

ارتفاع موازٍ في نسبة أرباب العمل؛ حيث ازداد عددهم، في نهاية الفترة المذكورة، بما يعادل ٤,٧ ألف عامل.

ويلاحظ أن التحول هذا، أي إلى عمال مأجورين، كان، في الضفة الغربية، على حساب أرباب العمل؛ بينما كان، في قطاع غزة، على حساب العاملين لأنفسهم. وهذا يشير إلى إغلاق كثير من المؤسسات في الضفة الغربية، في حين تم إنشاء مؤسسات جديدة في قطاع غزة؛ حيث ارتفع عدد أرباب العمل فيها بشكل ملحوظ إلا أن عدد العاملين لأنفسهم قد انخفض في القطاع؛ وهذا يدل على أن الصناعة الحرفية التي كانت هي الغالبة في القطاع قد تراجعت؛ حيث توجه الكثير من العاملين لأنفسهم للعمل كعمال مأجورين في إسرائيل. أما في الضفة الغربية، فقد توجه جزء كبير من العاملين لأنفسهم للعمل في إسرائيل إلا أنه من الواضح أن حرب تشرين الأول (أكتوبر) أثرت على هؤلاء؛ مما أدى إلى ارتفاع عددهم في الضفة الغربية وبخاصة في سنتي ١٩٧٤ و ١٩٧٥، غير أن العدد عاد إلى الانخفاض؛ مما يشير إلى أن بعض هؤلاء عاد للعمل في إسرائيل، أو اضطر للهجرة للخارج، بخلاف قطاع غزة؛ حيث مجالات الخيار ضعيفة للعاملين لأنفسهم.

توزيع العاملين حسب المهنة

أدى عدم توافر فرص للعمل، في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما مر سابقاً، إلى التوجه نحو سوق العمل الاسرائيلية أو إلى الهجرة. وقد كانت الحاجة في إسرائيل، بشكل أساسي، إلى عمال غير مهرة وإلى عمال زراعيين وإلى عمال مهرة في القطاعات التالية: الصناعة والمناجم والبناء والمواصلات.

لذلك، فإن فئات العاملين من الأكاديميين والعلميين الذين لا تتوافر لهم فرص للعمل في اقتصاد المناطق المحتلة أو بالاقتصاد الاسرائيلي هم أكثر فئة تتعرض للهجرة. فقد كان عددهم، سنة ١٩٧٢، في الضفة والقطاع، ٤٦٤٩ عاملاً وأصبح، سنة ١٩٧٨، ٢٧٩٩ عاملاً فقط.

أما فئة العمال الفنيين والتقنيين، فقد حافظت نسبتهم على ثباتها؛ مما يشير إلى أن أية زيادة، في عدد العاملين من هذه الفئة، محكوم عليها بالهجرة. وينطبق ذلك، أيضاً، على العمال الاداريين والمكتبيين وعمال المبيعات.

ويتضح أن الزيادة التي حصلت في أعداد العاملين اقتصر على العمال المهرة وغير المهرة، خصوصاً العاملين بأجر منهم، في قطاعات الصناعة والمناجم والبناء والمواصلات. أما العمال الزراعيون، فقد انخفض عددهم خصوصاً العاملين بأجر منهم، بسبب تضرر قطاع الزراعة في المناطق المحتلة، كما أن نسبة قليلة من العمال الزراعيين عملت في الزراعة في إسرائيل. وقد كان التوجه أكثر نحو الصناعة والبناء.